في الفقر والفساد.. قراءة بانورامية «١-٢»

عند الحديث عن ظاهرتي الفقر والفساد في بلادنا فأول ما يمكن قوله انهما ليستا جديدتين علينا، ففيما يخص الفقر فإن الكثير يعرفون كيف كانت أحوال الناس بائسة عشية قيام ثورتي سبتمبر وأكتوبر في شطري البلاد قبل أكثر من أربعين عاما واستمرت كذلك حتى هذه اللحظة مع تفاوت في مستويات المعيشة بين صعود وهبوط على مدى العقود الأربعة الماضية سنتحدث عنها لاحقا.. أما بالنسبة للفساد فهو ليس قصة جديدة وبحسب ذاكرتي فإن أول عهدي بحكاية الفساد المالي والإداري عند قيام حركة ١٣يونيو ١٩٧٤م بقيادة الرئيس الراحل إبراهيم الحمدي بحجة تصحيح الأوضاع وإنهاء الفساد المالي والإداري الذي استشرى في كل أجهزة الدولة بما في ذلك الجيش.. وتوالت الحكاية حتى اليوم!

نصر طه مصطفى

في قصة الفقر يمكن القول انه ظل حالة طاغية على حياتنا بنسبة تتفاوت من مرحلة لأخرى، ففي الشمال كان الفقر سمة حياتنا منذ عهد الإمامة حتى عام ١٩٧٣م عند بدء الطفرة النفطية عقب حرب أكتوبر، ومن يقرأ تاريخنا المعاصر سيعلم مدى الأزمات التي كانت تمر بها الدولة للبحث عن أبسط الموارد، أما المجتمع فقد كان دوما يعيش - في غالبيته - على الحد الأدنى، بل إن حياة كبار رجال الدولة كانت في غاية التواضع والبساطة.. ومع مجيئ الرئيس الحمدي كانت الأوضاع تتحسن بسبب ارتفاع مستوى عائدات المغتربين في ظل الارتفاع الكبير في أسعار النفط وبالتالي ارتفاع مستوى الاحتياطي النقدي في البنك المركزي وانعكاس كل ذلك على استقرار العملة وتحسن أحوال المواطنين بمن فيهم الموظفون التي كانت محدودة جدا إلى درجة أن الحكومة كلها كان لها أمين صندوق واحد حتى السنوات الأولى من السبعينيات وهو ما قد لا يصدقه أبناؤنا الذين تفتحت مداركهم في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، لكن الأزمات الداخلية التي رافقت عهد الحمدي بسبب خلافاته مع المشائخ حالت دون حدوث نهضة تنموية حقيقية، وهذا لا يعني التشكيك في نواياه فالرجل كان يريد بناء مجتمع حديث وإنجاز نهضة تنموية لكنه قد لا يكون اختار الطريق الصحيح في بلد لا يتعايش إلا بالتوازنات، وانتهى عهد إبراهيم بعد ثلاث سنوات وجاء عهد الغشمي الذي كان أشبه بتراجيديا إلى أن تولى الرئيس علي عبدالله صالح القيادة في منتصف ١٩٧٨م والحال الاقتصادي كما هو، وفيما أغلق الرئيس صالح ملف الخلاف مع المشائخ بعودتهم للعاصمة وممارسة نشاطهم السياسي فإنه كان يستعد لمواجهة النشاط العسكري للجبهة الوطنية الموالية للنظام الاشتراكي في عدن إضافة لمواجهة نظام عدن نفسه المدان باغتيال الرئيس الغشمي، وخلال السنوات الأربع التالية كان صالح قد أغلق ملف الصراع مع عدن والجبهة لتدخل البلاد في مرحلة استقرار سياسي غير مسبوقة منذ قيام الثورة، نتج عنها حالة نهوض تنموي كبيرة بالمقارنة بما كان عليه الحال قبلها وترافق معها نفس المستوى من الاستقرار المعيشي والحياتي بالنسبة لمعظم المواطنين.. صحيح أن حالة الفقر ظلت موجودة لكنها تراجعت بالتأكيد بسبب الاستقرار النسبي لسعر العملة ودعم المواد الغذائية وتدفق عائدات المغتربين رغم أن جزءاً من الاحتياطي النقدي تم إنفاقه في صفقات تسليح الجيش الذي شهد أول عملية بناء جادة له في عهد الرئيس صالح نتيجة الاستقرار الذي لم يعهده الشمال من قبل، ومن الإنصاف القول ان قفزة تنموية حدثت لكنها لم تكن متكاملة بسبب أن الخلاف السياسي مع الجنوب من جهة والخلاف الحدودي مع السعودية من جهة أخرى كانا يستهلكان طاقة القيادة، ولذلك فقد ألزم الرئيس صالح نفسه عند انتخابه رئيساً من قبل مجلس الشورى المنتخب عام ١٩٨٨م بإنجاز الوحدة مع الجنوب وحل مشكلة الحدود مع السعودية لأنه يدرك أن إنجاز هذين الأمرين هما المفتاح الحقيقي للاستقرار ومن ثم التنمية.

في الشطر الجنوبي لم يكن الحال أفضل بالنسبة لمسألة الفقر، فالأوضاع المعيشية للناس كانت سيئة في ظل الاستعمار والسلاطين، ومع الاستقلال واتجاه النظام نحو الأخذ بالاشتراكية العلمية هرب من بقي من أصحاب رؤوس الأموال وعشرات الآلاف من معارضي النظام الذي انحصرت علاقاته بالمنظومة الشيوعية التي أغرقته بديون يتعلق معظمها بالسلاح ودعم المواد الغذائية، أما التنمية فلم تحظ بما ينبغي من الاهتمام.. الدولة أممت كل شيء وأصبح خلق الله كلهم موظفين لديها يستلمون رواتبهم الشهرية ومخصصاتهم الغذائية أما ناتج جهودهم فيعود للدولة كحال كل الأنظمة الشيوعية أو الاشتراكية - من باب التخفيف - فالدولة هي الأب الذي يرعى أبناءه وينفق عليهم ومن ثم فإن قدر الناس كلهم هو ذلك المستوى المحدد المرسوم من الدولة لمستوى حياتهم ومعيشتهم، وإذن فهو الفقر على الطريقة الإشتراكية.. وما إن بدأت المتغيرات في الاتحاد السوفييتي على عهد الرئيس الأسبق (غورباتشوف) حتى أخذت الأنظمة الشيوعية تتهاوى، ووصل النظام الاشتراكي في عدن إلى حافة الهاوية لولا حبل النجاة الذي ألقاه له الرئيس علي عبدالله صالح منذ أواخر عام ١٩٨٨م لينتهي بالتوقيع على اتفاق عدن في نوفمبر ١٩٨٩م.. وفي ٢٢مايو ١٩٩٠م سلم الاشتراكيون دولة الوحدة خزينة فارغة ومديونية خارجية تزيد عن ضعف مديونية الشطر الشمالي وأربعمائة ألف موظف تم إجراء ترقيات عشوائية لعدد غير قليل منهم بهدف تسوية أوضاعهم في ظل الدولة الموحدة رغم أن عدد السكان لا يزيد عن مليوني نسمة، في مقابل ستين ألف موظف يعملون في حكومة الشمال الذي يبلغ عدد سكانه اثنا عشر مليون نسمة وكانت خزينته مليئة باحتياطي يوازي حوالي أربعة مليار دولار.. هذه قراءة ضرورية لمن يتحدثون اليوم بلا ذاكرة، مع العلم أنها أمور معروفة ولم تكن سرية في يوم من الأيام، مع ضرورة الإشارة إلى أن مواطني المحافظات الجنوبية لا ذنب لهم في كل ما حصل بل إنهم كانوا ضحايا لنظام مراهق أرعن ظل يأكل نفسه على مدى ربع قرن تقريباً ثم انتهى إلى لا شيء!

ومع الأعباء المفاجئة على الخزينة العامة منذ قيام الجمهورية اليمنية والترقيات المستمرة وكسب الناس بالدرجات الوظيفية ثم احتلال العراق للكويت وما أدى إليه من ثمن فظيع دفعه اليمن من عودة لمليون مغترب ووقف للمساعدات الخليجية والغربية، ثم الدخول في أزمات داخلية بين شريكي الحكم (المؤتمر والإشتراكي) وتوقف عجلة التنمية تماماً وعدم صدور موازنة عامة للبلاد لعامين متتاليين أخذ الريال يتراجع بسرعة أمام الدولار والأوضاع الاقتصادية تنهار بسرعة فيما مساحتا الفقر والفساد يتسعان بسرعة رهيبة خاصة أن حكومة المهندس حيدر العطاس بدأت في إلغاء الدعم عن بعض السلع الغذائية بموجب برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تبنته في نهاية عام ١٩٩١م.. واستمر الحال كذلك حتى أزمة ٩٣م التي قرر بعض قادة الحزب خلالها المضي دون رجعة في مشروع الانفصال وبسببه اندلعت الحرب في صيف ١٩٩٤م التي دمرت الاقتصاد اليمني تماماً حيث انتهت الحرب وليس في خزينة الدولة أكثر من تسعين مليون دولار فيما انهارت العملة الوطنية لتصل إلى ١٦٠ ريالاً للدولار الواحد.. فهل يعقل أن وضعاً منهاراً بهذا الشكل وأعباء رهيبة ملقاة على عاتق الدولة من توقف تام للتنمية وتصدع كامل للعلاقات مع أهم دول الإقليم والعالم وخسائر باهظة للحرب بلغت أحد عشر مليار دولار أمريكي ومؤسسات اقتصادية فاشلة من مخلفات العهد الاشتراكي وأكثر من ستمائة أو سبعمائة ألف موظف معظمهم يعتبرون بطالة مقنعة أو موظفين وهميين ويستهلكون أكثر من ٥٠٪ من موازنة الدولة والباقي يذهب في دعم للسلع.. هل يعقل أن كل ذلك لا يتسبب في الفقر بل وفي الانهيار الكامل واسألوا اقتصادييكم؟!

الفقر لم يكن نتاجاً لحكم علي عبدالله صالح بل هو نتاج مخلفات العهود الإمامية والاستعمارية والتشطيرية والانتقالية

بعد الحرب لم يكن هناك مفر من الشروع في إجراءات إصلاح اقتصادي قاسية ولها سلبياتها، ومضت هذه الإصلاحات بقرار من حكومة الائتلاف الثنائي للمؤتمر والإصلاح.. واقتصاديو الإصلاح يعلمون - وأقول ذلك عن علم - ألا بديل عن هذا النمط من الإصلاحات الذي يتمثل بإلغاء الدعم عن السلع لأن الدعم سياسة اشتراكية بينما التنافس الاقتصادي هو سياسة إسلامية قبل أن تكون رأسمالية فالرؤية الإسلامية للعملية الاقتصادية تقوم في الأساس على حرية الاقتصاد، ولذلك قلت فيما سبق ان اقتصاد الشمال قبل الوحدة كان خليطاً بسبب تأثيرات اليسار في عهد الرئيس الحمدي تحديداً والتي استمرت إلى الآن فنصف الفساد هو نتاج للقطاع العام وقيام الدولة بوظائف المجتمع والقطاع الخاص، أما اقتصاد الجنوب الاشتراكي الخالص فلم يترك بعده إلا الانهيار الكامل، واسألوا صديقي العزيز الأستاذ محمد قحطان ماذا رأينا سوياً في بلد نووي مثل أوكرانيا عند زيارتنا له عام ١٩٩٦م بعد خمس سنوات من انهيار الاتحاد السوفييتي وأي فقر وانهيار شاهدناه.. أما وصفي للإصلاحات عام ١٩٩٦ ببرنامج الإفقار الشامل - أيها العزيز علي الجرادي - فكان بسبب انتقائيتها واعتمادها حتى ذلك الحين على الإصلاحات السعرية فقط دون الدخول في الإصلاحات الإدارية وهو ما كنت وما أزال أعتبره خطأ وقصورا كبيراً، لكني في الوقت ذاته لم أكن أدرك تماما أهمية مثل هذه الإصلاحات وقد أشرت في مقالي الأسبوع الماضي إلى رأي القيادي الاشتراكي حولها إضافة إلى معرفتي بآراء أصدقاء اقتصاديين من أعضاء الإصلاح وغيره حولها والذين أكدوا لي أنها السبيل الوحيد لإصلاح اعوجاج الاقتصاد الوطني.. وأقول بصراحة ان هذه الإصلاحات على ضرورتها لن تؤدي النتيجة المطلوبة منها ما لم يكن هناك توفير أجواء آمنة للاستثمار لأن دخول رؤوس الأموال إلى البلاد وإقامة مشاريع استثمارية ضخمة - مثل مصر كنموذج - هو الكفيل بالقضاء على البطالة ومن ثم القضاء على الفقر.. فمعالجة الفقر أيها الإخوة لا تتم بأن تحول الدولة موارد التنمية إلى رواتب للموظفين الذين لايزيد عددهم مع من يعولون على ربع أو ثلث أبناء الشعب، وإلى رواتب لبقية أبناء الشعب.. فهل هذا هو الحل لمشكلة الفقر عند إخواننا في اللقاء المشترك؟!

إذاً فالفقر لم يكن نتاجاً لحكم علي عبدالله صالح، بل هو نتاج لمخلفات العهود الإمامية والاستعمارية والتشطيرية والانتقالية والتي أنتجت أوضاعاً ما كان يمكن الخروج منها إلا بإجراءات قاسية، وإذا رأيتم ما حدث في بلدان مثل مصر والسودان والجزائر - كما أشرت في مقال سابق - وفي بلدان أخرى مثل الدول الأوروبية التي انتقلت من النمط الاشتراكي إلى الحر ولم تنجح إلا بسبب دعم الاتحاد الأوروبي لها وتحمله للكثير من الأعباء من أجل إدماجها في إطاره- سنتفهم أسباب الفقر في بلد محدود الموارد مثل بلدنا.. وحتى تكتمل الرؤية حول هذا الأمر سيتواصل حديثي الأسبوع القادم بإذن الله في موضوع مخصص حول الفساد وانعكاساته الخطيرة على الأوضاع ومدى ارتباطه بالفقر.

* نقلاً عن «ناس برس»

سيظل رئيساً لأربعين سنة

■ في العشرين من فبراير من العام ١٩٨٩م، وقد بدأت تباشير ربيع بهيج تهب على «سوكابومي» أجمل محافظات اندونيسيا.. وتعني بالعربية «جنة الله على الارض» وقد أصاب عين الوصف من بهذا الاسم سماها، كنت في ضيافة السيد «باعباد» الذي عرفني عليه ابنه عبدالرحمن، وقد جمعنا مجلس من قدامى المهاجرين اليمنيين الحضارمة، كنا نتبادل في مبتداه أطراف الحديث الى ان جاء ذكر فخامة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح -حفظه الله- عندها حدق في عيني السيد باعباد لهنيهة ثم قال في وقار : اعلم يابني ان رئيسكم سيظل رئيسا في نظرنا ونظركم وكل الامة اليمنية لأربعين عاماً تلي تخليه عن كرسي الحكم.

علي عمر الصيعري

تطلع الجميع بأبصاره الى هذا الشيخ الوقور الذي ناهز من العمر ثمانين حولاً.. بعدها ران صمت لهنيهة من الوقت على رؤسنا بدده صوت هذا الشيخ وهو يقول : لا تعجب فإن رئيسكم - رعاه الله- بما علمنا عنه وعلمتم ومما خبرناه عنه من حكمة وخربتم، لهو غني وأعنى بهذا غناء النفس والخبرة والقيادة والحكمة.. وصمت لبرهة ارتشف خلالها رشفتن من الشاي الاحمر الذي اعد على «السماور» الحضرمي باتقان، ثم قال : عندنا قول مأثور يقول: «إذا زال الغناء عن غني فإنه يظل في نظر الناس غنياً لأربعين سنة.. اما اذا اغتنى الفقير فجأة فإنه يظل في نظر الناس فقيراً لأربعين سنة».. عندها وافقه جميع من في المجلس مؤكدين على ماقاله في حق فخامته..تذكرت هذا القول الحكيم الذي تحدث به ذلك الشيخ الوقور بعد لقائه بفخامة الاخ الرئيس ضمن ممثلي الجالية اليمنية الذين التقاهم في «جاكرتا» صباح ذاك اليوم، وانا اتملى وأجيل النظر في التاريخ الحافل لهذا الرئيس الحكيم الذي يزداد مكانة سنة اثر سنة في قلوب وعقول اليمانيين في شتى أصقاع الارض.. انه ثري حقاً بتجاربه وحكمته وحنكته في القيادة.. ثري برؤاه وأفكاره التي انارت للملايين طريق الديمقراطية والمحبة والسلام.. ثري بمآثره التي أستطاع من خلال اجتراحها ان يغرس في قلوب اليمانيين الوطنية والوحدة والاباء والشموخ والامتلاء بالعزة القعساء..

واذا كانت حقيقة ذلك القول المأثور الذي لايزال يتردد صداه في ارجاء الذاكرة، تنطبق على فخامة الاخ الرئيس بشهادة أبائنا واجدادنا الحضارمة اليمانيين في ذلك القطر الآسيوي الواقع في اقاصي الشرق، بعد ان يؤدي الامانة للشعب اليمني الذي حمله إياها في ١٧ يوليو ١٩٧٨م فإنه من الواجب علينا ان نؤازره جميعاً ونلتف حوله حتى يكمل المشوار، ويستكمل ميقات عطائه وعصارة تجاربه.. كما يتوجب علينا ان نحكم العقل في المصلحة العامة للوطن، ونترك هاجس «التبادل السلمي للسلطة» يأخذ طريقه بسلاسة بعيداً عن اعتساف الديمقراطية واستباق النتائج الحتمية التي سيعلن عنها صندوق تلك الديمقراطية.

كما يتوجب علينا ان نتذكر جيداً ذلك القول المأثور لأجدادنا الحضارمة، وعلى وجه الخصوص نصفه الآخر القائل : «إذا اغتنى الفقير فإنه يظل في نظر الناس فقيراً لأربعين سنة» لكي نتعظ بتلك الموعظة، لأن فخامة الاخ الرئيس ضمن لنفسه بشهادة واعتراف الجميع، اسباب البقاء في نظرهم رئيساً لأربعين سنة تحتسب منذ اليوم الاول على ترجله عن صهوة قيادة الحكم في هذا الوطن..

لهذه الاعتبارات اخترت مرشحي

طارش قحطان

■ قبل ان تبدأ الحملة الانتخابية كنت قد اتخذت ما يشبه القرار باني لن اتعجل في تحديد من سأختار لرئاسة الجمهورية قبل أن اطلع بتمعن على برامج كافة المرشحين وهذا من حقي لاسيما وانه كان عندي بعض الأمل في جيل جديد من الزعامات التي لديها مشروع يغريني ويحدد رؤيتها في التغيير، وعلى مدى أسابيع استبدت بي المتعة وأنا أبحث عن الأفضل، وسط هذا الترقب والتحفز والصراع أحياناً من الخطابات الممجوجة والمكررة لبعض المرشحين التي تابعتها وتمعنت بها والحقيقة أني وجدت نفسي تحت وطأة الاحساس بتلك البلبلة الإعلامية التي مافتئت تفتك بوضوح رؤيتنا إزاء كثير من الحقائق ومن بينها حقيقة الإنجازات المتصلة بمهام التنمية الشاملة التي شهدها الوطن اليمني في ظل قيادة الرئيس علي عبدالله صالح وما قام به منذ توليه منصب رئيس الجمهورية في ١٧ يوليو ١٩٧٨م عقب أول انتخابات لرئيس في تاريخ اليمن ودوره في الحفاظ على أمن واستقرار البلاد ووحدته، تحت وطأة هذا التضليل اعتقد انه تنبثق أمام الجميع مسئولية الالتزام بواجب الدفاع عن وعينا أولاً عما يسوقه لنا إعلام المشترك من طرح يتصف بالحقد والتزوير والتحريف، مع قناعتنا بأن افك المشترك لم يجد له آذاناً صاغية وإن هذه التشنجات الكسوفية سوف تندثر وتتلاشى.

وكما تابعت مرشح المشترك والمعارضة والمستقلين تابعت أيضاً خطابات فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح فدفعتني رغبة جارفة للتوقف أمام دلالة المعاني النبيلة لكلمة مرشح المؤتمر الشعبي العام للانتخابات الرئاسية المقبلة والتي ألقاها في الحفل الخطابي في عمران ومناطق أخرى فقد حملت خطاباته عبارات آتية من القلب مباشرة وتميزت بصدق ووضوح لامس قلوب الجموع الغفيرة وعقولهم. بدأت استعرض تاريخه فوجدت أنه استهل عهده في وقت كان اليمن فيه مسرحاً ملتهباً بالاندفاعات السياسية والعقائدية من كل لون، ولكنه استطاع ان يحقق التماسك ويتجاوز الأعاصير ويحل اشكالية الاندفاعات القائمة بين القوى المتصارعة ويوفق بينها وبين مقتضيات الواقع، ومتطلبات القوى السياسية والاجتماعية التي احست بالرضا عن نهجه واختياراته واستيعابه لمفاهيم الواقع اليمني وشروطه.

تعرض الرئيس صالح منذ بداية عهده لأحداث غريبة في صورها ومقاصدها سواءً أكانت من الداخل أو من الخارج، أحداث يكفي غيره واحدة منها لتودي به وبالبلاد أو لمجرد تعرضه لشطر منها، إلاّ أن علي عبدالله صالح بحكمته وصفاء موهبته تبنى طرقاً بديعة للثبات والصمود، تلك الطرق منحته بعداً أعمق، ويمكن القول اليوم دون مجاملة أنه قد حقق المعجزات التي عجز عن تحقيقها كل من سبقه سواء قبل الوحدة أو بعدها.

لقد كان توجهه على مدار سنوات حكمه نحو البناء والإصلاح الشامل الذي استمر على مختلف المحاور وفي شتى المجالات، خلال فترة حكمه شهدت البلاد كثيراً من التطور وعلى مختلف المستويات، وصلت الطرق المعبدة إلى أنحاء البلاد وانتشرت المدارس، وأصبحت المرأة تشارك في الحياة العامة، واحتلت العدالة مساحة جديدة بالتقدير، وشيدت المباني الضخمة، وازدهرت الصناعة والزراعة، وقامت الجامعات، وتعددت مجالات الإبداع الفني، وشهدنا لأول مرة جوائز توزع على المبدعين، والنقابات تتكون، وتقلصت الموانع التي كانت تكمم الأفواه وتصد المبدعين وتحارب المثقفين، وتنكل بالمعارضين للسلطة، وتنفس الصعداء أولئك الذين كانوا يعانون من الامتهان الواضح، بل وجد الكثير منهم منافذ للتعبير عن مواقفهم وأفكارهم والتعبير عن معاناة الشعب، وهكذا أصبح علي عبدالله صالح مرجعاً وطنياً وسياسياً واجتماعياً للجميع.

وما هذه الأيام التي نعتبرها من الأيام المجيدة والخالدة التي اسعدت كل يمني والتي ظلت حلماً يراود كل رجال الفكر والسياسة على اختلاف اطيافهم وتوجهاتهم إلا نتيجة لمعركة البناء والتنمية التي خاضها الرئيس علي عبدالله صالح ومن بينها معركة الحرية والديمقراطية التي لن تتأخر أحزاب المعارضة كثيراً في إغلاقها أمام جميع أبناء الشعب اليمني ومن دون تمييز في الجنس أو الأصل أو الانتماء السياسي.

وسيشهد التاريخ لعلي عبدالله صالح بأن توجهه لم يكن في يوم من الأيام منفصلاً عما تدعو إليه أحزاب المعارضة في المشترك أو الأحزاب والتنظيمات السياسية الأخرى، وإن له فضل السبق في التجاوب مع مطالب الجماهير ومصلحة اليمن وأنه من أكثر الناس إيماناً بضرورة الإصلاح فهو أول من قال بأنه ضرورة من ضرورات العصر ولغته وهو منطق الحياة وطريق المستقبل قبل أن تحرك المعارضة لسانها بهذا الشأن.

وعندما أشير إلى هذه الحقائق ليس بهدف الدخول في سجال مع المعارضة التي تجحد كل شيء أو بقصد ممالقة الحزب الحاكم دفاعاً عن مصلحة فليس بيني وبينه رابطة من هذا النوع ولكني أقدم ما اعتبره شهادة كي يكتمل الحكم، لاسيما وأن برنامج المشترك والخطاب الإعلامي والسياسي الصادر عنه لايتسم بالموضوعية والانصاف بقدر مايجسد ما تعيشه من ضياع استراتيجي ويعكس استسلامها وتسليمها بالعجز، فبرنامجها خال من أي أمل بإطلاق عملية التنمية أو بإصلاح الأحوال الاقتصادية والاجتماعية.

ومن منطلق حرصي على مستقبل الوطن ومستقبل أبنائي سأختار علي عبدالله صالح لرئاسة الجمهورية ومرشحي المؤتمر للمحليات للاعتبارات الآتية:

لقناعتي بأن علي عبدالله صالح اثبت بأنه رئيس لكل اليمنيين على اختلاف توجهاتهم السياسية والفكرية وبالتالي فهو الضامن الأول لحقوق كل فرد والمسؤول عن احترام هذه الحقوق المتساوية والذود عنها.

لم يكن يوماً حامياً لمصالح حزبه ولم يغلق الأبواب والمنافذ أمام الآخرين كما فعل غيره الذين لاتتسع الدنيا والآخرة إلا لهم.

لا يستطيع أحد ان يشكك بمواقفه أو بتوجهاته فهو لم يقبل بأن تكون اليمن في أي يوم من الأيام رهينة لأي قوى أو لما قد يهدد بتدمير الأسس السياسية والاقتصادية والاجتماعية بقدر ارتهانها لمصالح المجتمع فحسب.

يشهد له الجميع بأنه نجح في إيجاد قيادات ذات تجربة وخبرة ومعرفة موجودة في مختلف المرافق والمناطق وفي مختلف التخصصات وفئات الحركة الاجتماعية والمهنية والثقافية، إنها قيادات ذات التزام وطني عالٍ، متحمسة لفكرة التجديد والإصلاح والنهوض.

سنختار من له الفضل في تحقيق المنجزات العملاقة ومن عرفناه جندياً في خدمة اليمن همه الإصلاح الشامل، بينما خبرنا غيره يعمل على تشديد الطوق وإغلاق جميع المنافذ أمام أي بادرة للإصلاح حتى لاتتضرر مصالحهم الذاتية..

لقد برهنت أحزاب المعارضة وبما لايحتاج إلى الدليل أنها لاترى غير مصالحها الخاصة ولا تراعي غير شبكات زبائنها وانها لاتملك أي مفهوم لمعنى المصالح العامة والعليا وليس لديها أي إحساس بوجود شعب يستحق أن تعمل من أجله حتى انها لاتتحدث عنه إلاّ عند الحاجة بهدف التحكم به والتسلق على اكتافه عن طريق التلاعب بالألفاظ والعبارات وأحاديث الأفك وهكذا يتحول الوطن والمواطن في حسابات أحزاب المشترك كل شيء إلى مجرد لعبة لتمضية الوقت وإلهاء الناس وتزييف وعيهم.

كانوا معولاً من معاول الهدم والتخريب ليراهنوا على عدم قدرة الآخر في إصلاح ما هدموه، وحتى يكسبوا الرهان يحاولون ان يفقدونا الإيمان بقدرة نظامنا على مواجهة التحديات والرد على المشكلات المستعصية، يريدون تحويلنا إلى شعب فاقد للثقة بنفسه ويائس من قدرتها على التعامل الإيجابي مع مجمل التحديات وفي ذلك تدمير لإرادتنا الجمعية ودفعنا للجمود والشلل والعجز، إلا ان مثل هذا السلوك اللاوطني يضعف الثقة بهذه الأحزاب ولا يطمئن الرأي العام، ويثير الشك بقدرتها على الإنجاز ويبعد الجمهور الواسع عن المراهنة عليها من أجل التغيير الذي تدعيه.

إن مثل هذا النهج يمثل إهانة للمجتمع وتعبيراً عن استمرار إرادة تغييب الشعب الذي يريدون منه ان يرهن مصيره بأحزاب لاتكن له أي احترام ولم يسبق لها ان اظهرت نجاحاً في أي ميدان من الميادين، وكيف لها ان تنجح في إصلاح البلاد وهي عاجزة عن تصحيح ذاتها وفاشلة عبر تاريخها في صوغ أي برنامج أو أجندة أو أي مسودة مشروع إصلاح وفي إصلاح أي قطاع من القطاعات التي أصابها الخراب بفضل ممارستها العشوائية واللامسؤولة التي استمرت لسنوات من قبل واليوم تأتي لتقول لنا انها ستستمر في ذات النهج الذي قاد إلى ذلك الوضع المأساوي.

ليس بوسع هذه الأحزاب ان تخدعنا مجدداً بعد ان تمكنا من تفكيك الفخ الذي نصبته فإنقيادنا وراءها يعني أننا سنجد أنفسنا رهائن وضحاياه مجدداً لذلك النهج التدميري.

وأنا لا أشك لحظة أن تلك الأحزاب المأزومة تقف وراء الصخور التي ترتطم بها وتنهال على رؤوسنا والتي كلفت القيادة كثيراً من الوقت والجهد.

إن مهارة أحزاب المعارضة لاتتعدى كتابة البيانات أو إصدار الصحف كما ان مهمتها تتمثل في إجراء المقابلات الصحفية المثيرة للجدل بقدر ما تعني تحمل المسؤولية في سبيل تصحيح أوضاع عوجاء ومحاولة حمل هموم قطاع واسع من الناس.

إن بضاعتها مجرد شعارات تزين برامجها الحالمة لا تساوي الحبر التي كتبت به.

مصداقية خطابات المرشحين لمنصب الرئاسة

■ لاشك أن الحملات الانتخابية لمرشحي الرئاسة قد استحوذت على أذهان الناس، وألقت بظلالها على نقاشاتهم في مجالسهم، وبدأ الكثيرون يفكرون في كيفية الوصول إلى قناعة لما يقوله المرشح فلان أو علان.. لكن الملاحظ أيضاً أن كثرة الوعود بتحقيق المستحيل من قبل بعض المرشحين بمجرد أن يتم انتخابهم لرئاسة الجمهورية قد جعل الكثيرين يعتقدون بعدم صحة تلك الوعود، بل جعلهم يدركون خطورة التنافس على كرسي الرئاسة، وكيف أن بعض المرشحين قد تجاوز المعقول والمنقول في وعوده وفي نقده للرئاسة خلال السنوات الماضية، فإنكار بعض المرشحين لما تحقق من منجزات خلال السنوات العشر الأخيرة يجعل الناس في حالة استغراب ودهشة، لا لشيء إلاّ لأنهم يعيشون الواقع الذي تحققت فيه تلك المنجزات والمشاريع المتعددة، وخاصة مشاريع الطرق والمدارس والمياه والكهرباء..

صحيح أنها لم تكن مغطية لكامل الاحتياجات، لكن الكل يلمس وجود تلك المشاريع في مناطقهم وفي مدنهم وفي أحيائهم، واليمانيون بطبعهم يرددون المثل القائل «صنعاء لم تُبن بيوم»، ويرددون المثل القائل «قطع ألف ميل يبدأ بخطوة واحدة».. لهذا يستعجبون من إنكار بعض المرشحين وجود تلك المشاريع ويستغربون من جرأة الذين يكتبون للمرشحين خطاباتهم، كيف أنهم بكتاباتهم تلك يجنون على المرشحين أنفسهم.. لأن الناس قد أصبحوا قادرين على تمييز الخطأ من الصواب ويفرقون بين الحقائق والأباطيل..

علي صالح الجمره

كما أن من طبيعة الحملات الانتخابية المعارضة أن تنتقد أخطاء الحزب الحاكم والسلطة التنفيذية بإبراز تلك الأخطاء، ولكن عبر اعترافها بإنجازات ذلك الحزب وتلك السلطة، فإبراز المنجزات ثم نقد الأخطاء يجعل المعارضة في موقف معتدل يدل على وعيها واعترافها بأهمية الدور الذي أدته السلطة التنفيذية السابقة في حياة اليمانيين، لكنها في نفس الوقت تطرح مايمكن أن تعمله في تحقيق مستوى أفضل سواءً على مستوى الأداء الإداري، أو على مستوى تنفيذ المشاريع الاستراتيجية الاقتصادية، أو على مستوى تقديم مشاريع الخدمات التي تكمل ما بدأته السلطة التنفيذية.

وهكذا يكون الطرح معقولاً ومبنياً على قاعدة أننا جميعاً شركاء في المسئولية سواءً أكنا في السلطة أو في المعارضة، فاليمن ملكنا جميعاً، ونحن حكاماً ومحكومين نكمل بعضنا بعضاً، مع الاعتراف بأننا جميعاً نعمل ضمن واقع اجتماعي واقتصادي وثقافي له خصوصيته وظروفه وصعوباته ومعوقاته، وبالتالي لايمكننا القفز على الواقع بشكل دراماتيكي، ولا يمكن أن نختزل الزمن ونقفز عليه بضربة لازب..

إن اعترافنا بذلك سيساعد على أن يكون خطاب المعارضة موزوناً بحقائق الواقع وبمتطلبات التغيير إلى الأفضل عبر خطاب يحترمه المستمع.. كذلك لايمكن أن ينكر الحزب الحاكم أحقية المعارضة في طرح ما تراه مناسباً من برامج وخطط إنمائية وخدمية «فالمتفرج لبيب» كما يقول المثل.. أي أنها قادرة على نقد السلطة التنفيذية القائمة، وعلى طرح بدائل تراها مناسبة لتحقيق التنمية الشاملة..

لكن مايؤلم حقاً هو نكران حقائق ووقائع ما أنجز وما تحقق خلال عقد من الزمان، فضلاً عن تكريس الخطابات لوصم الآخرين بالفساد وتعميم ذلك على كل العاملين في قطاعات الدولة المتعددة، وكان القصد هو إثارة الحقد والبغضاء بين المواطنين وبين المسئولين في أجهزة الدولة والحكومة، وهذا أسلوب مرفوض عقلاً ودينياً وقانوناً..

لذا نتوجه لجميع المرشحين لمنصب رئيس الجمهورية بالدعوة لهم بأن يحكموا عقولهم، وأن يفكروا في أهمية أن يكونوا أكبر من الكلمات التي تكتب لهم، وأن يوزنوا أي خطاب بميزان الاحترام والتقدير لبعضهم البعض، وكذلك بميزان الحقائق الموضوعية، فلا يغمط حق لأحد بل تنافس شريف على تقديم ماهو أفضل وما هو أنجع لصالح المواطن، وبالتالي التحلي بمكارم الأخلاق في القول والعمل..